



الرقم : 14/2/3/11
التاريخ : 29 / صفر / 1441هـ
الموافق : 28 / أكتوبر / 2019م
اليوم : الاثنين

الأمانة العامة

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

ملخص محضر الجلسة 14/2/3/ 11

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الحادية عشرة من الفترة الثالثة للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الرابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين بتاريخ 29 / صفر / 1441هـ الموافق 28 / أكتوبر / 2019م .

نائب رئيس المجلس

برئاسة الأخ / عبد السلام صالح زابية

حيث استمع المجلس إلى السؤال الموجه من الأخ / علي محمد الزم عضو المجلس للأخ / وزير العدل بداية نسجل الشكر والتقدير للقضاء على دوره الكبير في ظل هذه الظروف الحرجة وملتزم حرفيا باستقلالية القضاء وفقا للدستور وتحديد المادة (١٤٩) والقوانين النافذة ذات الصلة فقط نتساءل عن :

■ أسباب طول فترة القضايا المنظورة لدى القضاء بمختلف درجات التقاضي حيث ، هناك قضايا وبسبب طول الفترة أدى إلى تطورات بين أطراف النزاع ومنها إلى تأثر أصحاب القضايا ماديا بسبب المصاريف التي يصرفها الشخص لمتابعة قضيته ولم تصدر بعض الأحكام إلا وقد باع ما يملكه واصبح فقيرا أو اصاب بحالة نفسيه على أقل تقدير وهناك من يقبعون في السجون أشهر بل البعض سنوات ولم تعقد جلسة واحده للنظر في قضاياهم .

■ هل بإمكان وزارة العدل وضع آلية مزمنة تكفل إنجاز القضايا بصورة سريعة وتحدد أنواع القضايا والفترة الزمنية كحد أعلى في بقاء القضية لدى المحكمة المختصة منذ دخولها وحتى صدور الحكم فيها في فترة زمنية محددة لعلها تخفف من معاناة المواطنين الذين يشكون وبصورة مستمرة عن طول فترة التقاضي مع علمنا المسبق بالظروف المادية وكثافة القضايا وقلة القضاة والشعب المتخصصة ؟ أم أن هناك تشريعات ولوائح تنفيذية بهذا الخصوص لكنها لم تنفذ او لم يتم التقيد بها لأسباب عده نأمل التوضيح إن وجدت حتى يتم تحديد السبب الحقيقي في تأخير البت في القضايا وعمل المعالجات الممكنة من قبل وزارة العدل ؟ وأخيراً ما هي آلية إطلاق السجناء أثناء وبعد المحاكمة ومن هي الجهة المخولة بذلك ؟

كما استمع المجلس إلى السؤال الموجه من الأخ / عبد الرحمن حسين الجماعي عضو المجلس للأخ / وزير النفط والمعادن حول :

■ الأسباب الحقيقية وراء الأزمات النفطية المتكررة المفاجئة وماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة وشركة النفط للتخفيف من معاناة المواطنين في مقابل الحصار الخانق الذي تفرضه دول تحالف

العدوان على البلاد منذ ما يقارب خمس سنوات على الاستيراد ومنها النفط بكل مشتقاته والذي أضر كثيراً بمعيشة وأعمال كل شرائح المجتمع ؟

■ الخطط والمعالجات الاستراتيجية البديلة التي قامت بها الوزارة والشركة لتوفير المشتقات النفطية وتسهيل حصول المواطنين عليها طالما ولنا ما يقارب خمس سنوات من الحصار وهو الوقت الأكثر من كافي لوضع خطط وخطوات سليمة وصحيحة للإسهام في الحد من المعاناة تعزيزاً للصمود وتحدياً للعدوان والحصار ؟ بدلاً من سياسة مابدى بديننا عليه ، أو التصرفات التي يكون الهدف منها محدودية مصلحة الشركة على حساب الشعب دون مبالاة وكأننا في ظروف غير استثنائية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ؟

بعد ذلك استمع المجلس إلى التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان بشأن دراستها ومراجعتها للبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) .. وبعد نقاش مستفيض لما ورد في التقرير طرح خلاله الاخوة الاعضاء عدداً من الملاحظات .. استمع المجلس من الأخ/ وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى والأخت/ وزيرة الدولة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة الى ايضاحات عامة حول البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية وما ورد في تقرير اللجنة وما طرحه الاخوة الأعضاء من ملاحظات اثناء النقاش .. وافر المجلس رفض البرتوكول كونه يخالف الشريعة الاسلامية ويمس السيادة الوطنية للبلاد , كما أقر المجلس التوصيات الواردة في التقرير ..وقد التزمت الأخت / وزير الدولة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة باسم الحكومة بها .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً , , ,

والله الموفق , , ,

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء